S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/996
2 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

أدى التأخر في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، إضافة إلى استنفاذ "أموال المواءمة" التي نقلتها حكومة الولايات المتحدة إلى "صندوق الضمان المعلق التابع للأمم المتحدة"، عملا بالقرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، إلى إضعاف قدرة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات على تقديم مشروع ميزانية لعام ١٩٩٧ ممولة تمويلا كاملا تصل إلى زهاء ٢٨ مليون دولار في حين كانت إسقاطات اللجنة لا تتجاوز ١٠,٥ ملايين دولار من الأموال المتوفرة في صندوق التعويضات من المدخرات وحالات عدم الإنفاق خلال عام ١٩٩٦.

ومع بدء ظهور المشكلة، ركزت اللجنة جهودها للعمل، قدر المستطاع على تجنب أو تأخير تكبد نفقات من أجل زيادة الأموال المتاحة لعمليات السنة التالية. وأسفرت جهود الادخار هذه عن التوقع الحالي بأن يكون في حوزة الصندوق ١٣ مليون دولار لتمويل ميزانية ١٩٩٧.

وفي الوقت نفسه، طلبت اللجنة من البلدان المطالبة الرئيسية الـ ١٧ التي تزيد قيمة مطالبات كل منها عن مليون دولار تزويدها بأموال مرحلية قابلة للاسترداد من أجل تمويل ميزانية عام ١٩٩٧ تمويلا كاملا. وكانت حكومة الكويت أول من رد بشكل إيجابي على تلك الجهود حيث وافقت على مساهمة قابلة للسداد قدرها ٥ ملايين دولار. وطرحت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قرارها بالمساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار استنادا إلى توقعها بأن تقدم البلدان المطالبة الأخرى المهتمة بنجاح عملية التعويض، ولا سيما أعضاء الاتحاد الأوروبي على الأخص، مساهمات أيضا.

وأجري اتصال مباشر أيضا بالاتحاد الأوروبي، عن طريق رئاسته الأيرلندية، تأسيسا على أن معظم المساهمات التي قدمت، خلال السنوات الأربع الماضية، إلى صندوق الضمان المعلق التابع للأمم المتحدة عملا بالقرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، والتي حفزت الولايات المتحدة على تقديم أموال المواءمة التي أبقت لجنة التعويضات مكتفية ماليا، قد جاءت من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلا عن الاتحاد الأوروبي نفسه من خلال لجنته.

كما أجرينا اتصالا مباشرا مع الحكومات التي صادرت ريع مبيعات النفط العراقي في عام ١٩٩١ ولكنها لم تُحوِّل بعد ولو حتى بصورة جزئية، تلك الأموال إلى صندوق الضمان المعلق التابع للأمم المتحدة من أجل العمليات المتصلة بالعراق، الذي ستسحب منه اللجنة ٣٠ في المائة.

وإلى جانب ذلك، ظلت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تتابع عن كثب، عن طريق مصادر مباشرة وغير مباشرة، عملية التقدم في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من أجل تقييم جدواها وقربها وأثرها على قدرة اللجنة على تمويل ميزانيتها لعام ١٩٩٧ بشكل كامل وفي الوقت المناسب. وتنبغي الإشارة إلى أن مجلس إدارة اللجنة قرر إنشاء صندوق احتياطي تعادل قيمته تكاليف ميزانية سنة إضافية أي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

وفي ضوء هذه الاعتبارات جميعها رؤي أن من الأفضل تأخير هذا التقرير إلى حين جلاء الموقف بشكل أوضح، وهو ما عليه الحال الآن. إذ يمكن أن توضع أحدث التطورات الجارية بصدد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بعين الاعتبار لدى استعراض ميزانية عام ١٩٩٧ مع اتخاذ إجراء بشأنها حيث تتحسن الآن احتمالات التمويل الكامل تحسنا كبيرا.

ونحن على ثقة الآن بأن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، بالدعم التام من مجلس الأمن، سينفذ أخيرا بالكامل مما يتيح للجنة التعويضات تنفيذ المهمة التي أسندها إليها المجلس في عام ١٩٩١ تنفيذا متكاملا.

ومع ذلك، نواصل جهودنا الرامية إلى الحصول على مساهمات مرحلية قدر المستطاع حتى في شكل تعهدات بالتبرع لا تصبح نافذة إلا في حال عدم تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بالكامل بحلول نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٧.

وفي الوقت نفسه، ستقدر اللجنة تقديرا بالغا جميع الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ورئيسه من أجل الحث على تقديم المساهمات المرحلية المؤقتة التي تحاول لجنة التعويضات الحصول عليها في المستقبل القريب والتي ستسدد بالكامل على الفور حالما تتوفر لصندوق التعويضات الأموال الناجمة عن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

أشكركم جزيل الشكر على الاهتمام الذي أوليتموه لهذه المعلومات وطلب الحصول عليها.

(توقيع) غيسيبي بالدوتشي
رئيس مجلس إدارة لجنة
الأمم المتحدة للتعويضات

- - - - -